

أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي
للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2016-2020)

*The Effect of Accounting Conservatism on the quality of earning An
applied study on the industrial sector of companies listed on the Amman
Stock Exchange during the period (2016-2020)*

محمود محمد سمير محمود المصري^{1*} جامعة الأقصى بغزة. mmasry1981@hotmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/01

تاريخ القبول: 2022/10/28

تاريخ الاستلام: 2022/05/23

ملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لأوراق المالية. تم استخدام عينة حجمها 49 شركة صناعية في بورصة عمان لأوراق المالية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وافترضت الدراسة أن الشركات الصناعية لا تمارس التحفظ المحاسبي عند إعدادها للقوائم. توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي بين الشركات وبين أرباح الأعوام المختلفة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لأوراق المالية، بأن الشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية لا تتمتع بالاستمرارية وبالتالي تتسم بمستوى منخفض من جودة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، جودة الأرباح، بورصة عمان.

تصنيف JEL: M41, G39, H25.

Abstract: This Research aimed to measure the level of accounting conservatism in the Amman Stock Exchange, then verifying quality of earning, and then examine the effect of accounting conservatism on accounting earning quality. This research has been applied on a sample of (49) companies listed on Amman Stock Exchange during the period (2016-2020).

In order to achieve the research objectives, the ratio of Book Value to market value of equity was used to measure Accounting Conservatism, and the regression of current earnings on past earnings was used to verify quality persistence, finally, regression analysis method was used to test the effect of Accounting Conservatism on Accounting Earnings quality.

The results of the research showed that there is a differences in the level of Accounting Conservatism between companies listed on Amman Stock Exchange and also there are differences between the earnings of different years for industrial companies that have been studied, finally, the research showed that there is no effect of Accounting Conservatism on Accounting Earnings quality..

Keywords: Accounting Conservatism , Quality of Earning, Amman Stock Exchange

Jel Classification Codes: M41, G39, H25.

1. مقدمة:

إن الهدف الأساسي للمحاسب هو تقديم المعلومات المالية التي تمتاز بالدقة، وتوفيرها في الوقت المناسب وعرضها بطريقة يسهل فهمها وإيصالها إلى جميع الأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة عن طريق التقارير المالية. وبالرغم من أن هذه التقارير المالية يتم إعدادها استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن هذه المعايير تسمح باستخدام أساليب وطرق محاسبية مختلفة لمعالجة الأحداث والظواهر الاقتصادية نفسها، وبالتالي فإن مرونة اختيار الإدارة للتقديرات المحاسبية من ناحية، ومن ناحية أخرى المرونة في تأجيل أو تقديم الاعتراف بالمصروفات والإيرادات الناتجة عن استخدام أساس الاستحقاق، قد يؤدي إلى ظهور نتائج مختلفة في التقارير المالية لقياس الأحداث الاقتصادية نفسها مما ينعكس اختيار أي من هذه البدائل بدوره على جودة نتائج القياس المحاسبي ومن ثم على جودة الأرباح المحاسبية. (شهيد، عبس، 2015). يمثل التحفظ المحاسبي أو ما يعرف بالحيلة والحذر، أحد أهم المبادئ المحاسبية والتي ظهرت مع ظهور علم المحاسبة وما زالت محل اهتمام الباحثين في العديد من دراسات وذلك لما له من تأثير كبير على تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي في الشركات. وقد قامت مجموعة من الدراسات السابقة بتناول العديد من جوانب التحفظ المحاسبي من حيث أنواعه ودوافعه والعوامل المؤثرة عليه في ظل الأوضاع المختلفة على حسب نوع النشاط وحجم الشركات والأسواق المالية المسجلة فيها هذه الشركات ومعايير المحاسبة المستخدمة والعديد من الجوانب الأخرى ذات تأثير على مستوى التحفظ المحاسبي (حميدة، 2013) ويتضمن مبدأ التحفظ المحاسبي استخدام المعايير الأكثر صرامة لتغليب الاعتراف بالأخبار السيئة كالخسائر على الأخبار الجيدة كالأرباح (lafond and Roychowdhury, 2008). إن الاعتماد على رقم الربح وحده دون الأخذ بعين الاعتبار ما قد يؤثر على من عوامل تؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية لتركيزها على كمية الأرباح دون التركيز على جودتها (Chan, et al, 2006). تحاول الدراسة تسليط الضوء على بعض النماذج المستخدمة في قياس جوده الأرباح في الشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية، ومن ثم دراسة العوامل المؤثرة على جودة الأرباح في تلك الشركات.

1.1. مشكلة الدراسة :

إن الربح المحاسبي يعد من أكثر البنود أهمية لمستخدمي التقارير المالية، وإن تعدد الأدوات المستخدمة في إعداد هذه التقارير المالية يؤثر على نتائج الأرباح وبالتالي على جودة الأرباح. فأصبحت تسعى معظم الشركات للتعبير عن أرباحها بصدق وشفافية، فأخذت تعمل على رفع مستوى التحفظ المحاسبي في إعدادها التقارير المالية لتعزيز مصداقية تقاريرها المالية.

وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات التالية:

1. هل تمارس الشركات الصناعية في بورصة عمان لأوراق المالية، التحفظ المحاسبي في إعدادها للتقارير المالية؟
2. هل تتمتع أرباح الشركات الصناعية في بورصة عمان لأوراق المالية، بالاستمرارية؟
3. هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية؟

2.1. أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتحقيق هدفين اثنين: يتمثل الأول في قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات الصناعية في بورصة عمان لأوراق المالية، والثاني دراسة أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة الأرباح، وتكمن الأهمية الحقيقية لهذه الدراسة في تقديمها لمؤشرات جديدة عن مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في الأردن باستخدام منهجية مختلفة، بالإضافة إلى تقديمها دليلاً إضافياً من الأردن حول علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح، إن قياس التحفظ المحاسبي في بورصة عمان للأوراق المالية سيسهم في الكشف عن مدى كفاءة هذا السوق الناشئ، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أنه تتمتع التقارير المالية بالتحفظ في سوق ما يشير إلى تحقق فرضية كفاءة السوق والتي تقضي بأن سعر السهم يعكس جميع المعلومات المتوافرة عنه في الوقت المناسب (ياسين، 2008). ويمكن صياغة الأهداف الفرعية للبحث بما يلي :

1. قياس مستوى تحفظ الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
2. قياس مستوى مدى استمرارية الأرباح التي تظهر جودة الأرباح المحاسبية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
3. دراسة أثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية بالشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية.

3.1. أهمية الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح بالشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية وذلك من خلال:

1. التطرق إلى الإطار النظري لكل من التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح.
2. قياس مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية في تقاريرها المالية.
3. التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح.

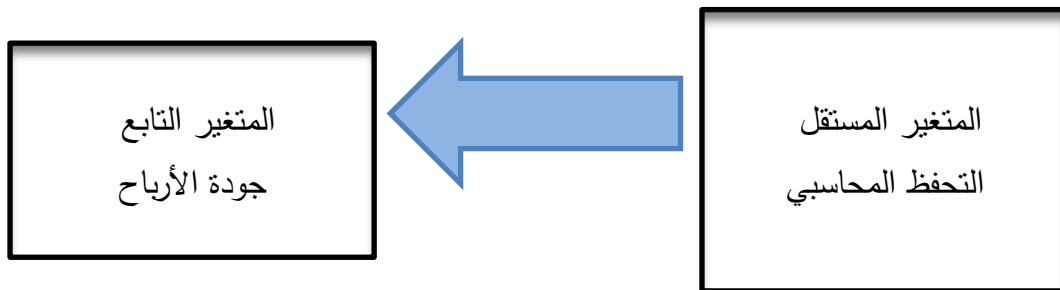
4.1. فرضيات الدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضاً للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة. تقدم الدراسة في هذا العرض تحليلاً نظرياً لكل متغير من المتغيرات (التابع والمستقل). ويتضمن هذا التحليل بيان لأهمية المتغير التابع والعوامل المؤثرة فيه وهي المتغيرات المستقلة: (التحفظ المحاسبي , حجم الشركة , العائد على الاستثمار , عقود الدين , الحاكمية المؤسسية). وسيتم قياس فقط عامل التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح. وتحقيقاً للهدف الاساسي للدراسة والذي يمثل في دراسة العامل المؤثر على جودة الأرباح استخدمت الدراسة جودة الأرباح كمتغير تابع، بينما المتغير المستقل هو التحفظ المحاسبي:

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية:

لا تمارس الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية تحفظ محاسبي عند إعدادها للقوائم المالية.

لا تتمتع أرباح الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بالاستمرارية.
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح.



المصدر: إعداد الباحث من فرضيات الدراسة، 2021م.

5.1. الدراسات السابقة:

(بريخ، 2019) هدفت الدراسة الى قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره على جودة الأرباح. تتكون عينة الدراسة من الشركات المدرجة في القطاعات الثلاثة الرئيسية الصناعي والمالي والخدمات. اعتمدت الدراسة على نموذج (Basu,1997) لقياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لعينة الدراسة، وهو نموذج وصفي تحليلي. وأظهرت النتائج تباين درجة الالتزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة بين مختلف القطاعات الاقتصادية ببورصة فلسطين ، كما تم قياس التحفظ. وأظهرت النتائج عدم تمييز بورصة فلسطين بالتحفظ المحاسبي وأن قطاع البنوك أظهر تحفظاً محاسبياً واضحاً. وأوصت الدراسة ضرورة تفعيل الدور الذي تقوم به الهيئة المشرفة على بورصة فلسطين بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي وإلزام الشركات بزيادة مستويات

التحفظ وضمن مستويات معقولة من شأنها ان تزيد من موثوقية المعلومات المعروضة والمتاحة لمستخدمي القوائم المالية كافة.

(أبو هديب، 2018) هدفت الدراسة الى قياس أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول. تتكون عينة الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان. استخدمت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي واختبار (Wilcoxon signed ranks test). وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان عالية الربحية في ممارسة التحفظ المحاسبي. وأظهرت النتائج عدم وجود أثر لممارسة التحفظ المحاسبي عند انخفاضه ووجوده عند ارتفاعه على معدل دوران الأصول في الشركات المساهمة في بورصة عمان عالية الربحية. وأوصت الدراسة حث السلطات التشريعية على فرض قوانين تسهم في الرقابة على تطبيق التحفظ المحاسبي لما لذلك من أثر على جودة ومصداقية التقارير المالية وبالتالي الأرباح، وحث الشركات على زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية عن التحفظ المحاسبي وأثره على التقارير المالية.

(Mashoka, 2015) هدفت الدراسة الى قياس التحفظ المحاسبي لدى الشركات المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة 2001- 2010. تتكون عينة الدراسة من الشركات المدرجة في القطاعات الثلاثة الرئيسية الصناعي والمالي والخدمات. اعتمدت الدراسة على نموذج (Basu,1997) لقياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لعينة الدراسة، وهو نموذج وصفي تحليلي. وأظهرت النتائج أن الشركات في القطاع الصناعي تمارس التحفظ المحاسبي أكثر من قطاعات الأخرى، كما تم قياس التحفظ قبل وبعد الأزمة المالية. تظهر النتائج أن الشركات تظهر ممارسات أكثر تحفظاً قبل الأزمة. وأوصت الدراسة أن هناك حاجة ماسة للتركيز على الممارسات المحاسبية المطبقة في الشركات وكيف تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبحوث المستقبلية تقييم أثر المحافظة على جودة التقارير المالية وعلاقتها بإدارة الأرباح.

(المشهداني وحميد، 2014) هدفت الدراسة إلى القيام بممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج (basu, 1997) لقياس درجة التحفظ المحاسبي في عينة من الشركات المساهمة البالغ عددها (21) شركة وللمدة من 2007- 2011، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وافترضت الدراسة أن شركات المساهمة العراقية تمارس التحفظ المحاسبي عند القياس والافصاح عن نتائج النشاط وافترضت وجود تباين بين القطاعات المختلفة بالسوق وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن معظم الشركات المساهمة المدرجة في السوق المذكورة تمارس تحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية والتي شملت كل من القطاع المصارف والاستثمار والتأمين والصناعة والزراعة والسياحة والفنادق. وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد توعية مستخدمي القوائم المالية بشكل عام والمستثمرين والمقرضين بشكل خاص بأثار وانعكاسات الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي على قراراتهم

أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2016-2020)

الاقتصادية ويأتي ذلك من خلال تكثيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة بسوق العراق للأوراق المالية ومجلس المعايير القواعد المحاسبية والرقابية في العراق والمنظمات المهنية الأخرى من خلال عقد عدد من الندوات لغرض توضيح أهمية الممارسة السليمة وجعله شرطاً من شروط الإدراج في السوق المالية وذلك لتعزيز التزام الشركات بالتحفظ عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي لضمان مستوى أعلى من التحفظ وبما يسهم في تعزيز جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية.

(حمدان، 2012) هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات: وهي التحفظ المحاسبي، حجم الشركات، عقود الدين، العائد على الاستثمار، الحاكمية المؤسسية، جودة التدقيق، ولتحقيق هذه الأهداف وقد شملت عينة الدراسة على (50) شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للفترة (200-2004)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح وبناء على تلك النتائج خرجت الدراسة بجملة من التوصيات لأطراف المهتمة، من أهمها تطوير أنموذج لقياس جودة الأرباح يعتمد في سوق عمان المالية مع تفعيل آليات الحاكمية المؤسسية وغيرها من التوصيات التي تساهم في تحسين جودة الأرباح.

(Dichev et al, 2012) قامت بدراسة موضوع جودة الأرباح بالاعتماد على دراسة مسحية لعينة من 165 مدير مالي في الشركات المساهمة العامة، إضافة لمقابلات معمقة مع 12 مدير مالي واثان من واضعي المعايير، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى أن الأرباح ذات الجودة العالية تتميز بالاستمرارية، كما أنها تعكس خيارات الإفصاح الملائمة عبر الزمن وتتجنب التقديرات طويلة الأجل. كما وجدت الدراسة بأن حوالي 50% من جودة الأرباح ناتجة عن العوامل المرتبطة بالمستحقات غير التقديرية، وأشارت النتائج إلى أن 20% من الشركات تدير أرباحها لتقوم بالتضليل على أداؤها الاقتصادي، وبأن المدراء الماليين يعتقدون بأن التلاعب بالأرباح من الصعب أن يكتشف من قبل الجهات الخارجية.

(أحمد، 2011) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ومستوى جودة الأرباح في مملكة البحرين، وأخذت العينة من 18 شركة خلال الفترة (2006-2008). وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لقياس التحفظ المحاسبي نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، ولقياس جودة الأرباح تم قياسها باستخدام نموذج Richaedson & Sloan, 2004 لمعرفة مدى استمرارية الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين درجة التحفظ المحاسبي في

الشركات البحرينية، وتحسين جودة الأرباح: فارتفاع درجة التحفظ المحاسبي تساعد في انخفاض المستحقات الكلية وبالتالي تحسين جودة الأرباح.

(Dechow et al, 2010) ناقشت الدراسة أسباب الاختلاف في مقاييس جودة الأرباح والنتائج التي تترتب عليها. واعتمدت الدراسة على تقسيم مؤشرات جودة الأرباح إلى ثلاثة فئات أساسية هي خصائص الأرباح، واستجابة المستثمرين للأرباح، والمؤشرات الخارجية للتلاعب بالأرباح، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولم تستطع الدراسة أن تصل إلى استنتاج واضح حول مقاييس ومؤشرات جودة الأرباح لأن الجودة تعتمد على السياق الذي يتم من خلاله الحكم عليها. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن جودة الأرباح هي دالة في مؤشرات أداء الشركة الأساسية.

(الشريف، 2008) هدفت الدراسة لتوضيح مفهوم جودة الأرباح وأهميته ومقاييسه، واختبار مدى علاقة جودة الأرباح بجوانب الحاكمية المؤسسية. وبالاعتماد على بيانات خمس وأربعون شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2001-2007، واستخدمت المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح. أما بقية الخصائص التي اشتملت عليها جوانب الحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة الأرباح.

2. مفهوم التحفظ المحاسبي

يعد مصطلح التحفظ المحاسبي تطوراً لمبدأ الحيطة والحذر الذي نال قبولا واسعا لدى المحاسبين لعدة قرون وكان موجهاً نحو التأثير على قائمة الدخل ويقضي بأخذ جميع الخسائر والأعباء المحتملة في الحسبان وتأجيل الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات لحين تحقيقها بالفعل وما زال هذا المبدأ مثيراً للجدل حتى الآن بسبب أثره المباشر على صدق وشفافية القوائم المالية وهذا ولا يوجد تعريف متفق عليه في الفقه المحاسبي لمفهوم التحفظ بالرغم من الدور المحوري الذي يلعبه ضمن النظرية والتطبيق (سعد الدين، 2015) كما أشارت دراسة (ابو جراد، 2015) إلى إن كلمة التحفظ المحاسبي عرفت في قاموس أكسفورد في طبيعة بأنها الاتجاه نحو المحافظة على عدم التغيير وكذلك عرفها قاموس أكسفورد بداية من عام 1932 بأنه الحرص والاعتدال أو التوسط في حالات التقدير بغرض التقليل من القيمة لتكون في جانب الأمان أو الجانب الصحيح.

وهناك من يعتبر التحفظ المحاسبي ويرى انه لا يعتمد على أساس علمي كما إن إتباعه يؤدي إلى تحقيق إرباح في السنة الحالية على حساب السنة أو السنوات السابقة إلا إن هذه الآراء تركز فقط على الأثر المؤقت للتحفظ على قائمة الدخل بينما إن استمرارية الشركة والأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي على قائمة المالي يقلل من أهمية هذه الاعتراضات على التحفظ المحاسبي (عبد المجيد، 2013).

1.1. أنواع التحفظ المحاسبي:

أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2016-2020)

ان المفهوم العام لتحفظ المحاسبي تم تقسيم مؤخرًا إلى مفهومين فرعيين هما التحفظ غير المشروط والتحفظ المشروط:

1- التحفظ غير المشروط:

يقصد به انخفاض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية نتيجة تبني تطبيقات محاسبية محددة مسبقًا حيث يميل المحاسبين إلى طلب درجة أعلى من التحقق في إنشاء الأصول مقارنة بالالتزامات (Jarva , 2010) في حين يعرفه Fredriksson بأنه التحفظ الذي ينشأ من تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا GAAP التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح بشكل مستقل عن الأبحاث الاقتصادية الحالية. (Fredriksson ,2008) أي دون الأخذ بنظر الاعتبار المعلومات أو الأحداث (Blunck and Rego,2007)

2. التحفظ المشروط:

وهو التحفظ الذي ينتج عنه تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول في حال حدوث بعض الظروف غير المرغوب فيها مع عدم حدوث العكس أي الزيادة القيمة الدفترية

2.2. إيجابيات التحفظ المحاسبي:

تستند إيجابيات استخدام التَّحْفُظِ المُحَاسَبِيِّ، وتبني سياساتٍ محاسبيةٍ متحفظة، إلى مبررات وأسباب من أهمها ما يلي:

1- يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المروط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات المنشأة التزاماتها وهو أداة مناسبة لموجبة حالة عدم التأكد التي توجه المحاسبين (ابو جراد، 2015).

2 -يؤدي استخدام مفهوم التَّحْفُظِ المُحَاسَبِيِّ في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية، أي أن ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية، يكون عادة معدد وفقًا لمعايير المحاسبية المتعارف عليها (إقبال والقضاة، 2014).

3 -إن التَّحْفُظِ المُحَاسَبِيِّ له دور هام في حماية مصالح حملة الأسهم من الإدارة التي قد تميل إلى اتباع سياساتٍ متفائلة، تؤدي إلى تضخم الأرباح التي للإدارة نصيب منها، وكذلك حماية مصالح أصحاب الديون، من خلال عدم توزيع مكاسب غير محققة على حملة الأسهم، كما التَّحْفُظِ المُحَاسَبِيِّ يعتبر مفيداً جداً وبوجوب خاص لمستثمرين قليلي المعرفة الذين يأخذون الأرقام المحاسبية كما هي، حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه الربح (ابو جراد، 2015)

3.2. سلبيات التحفظ المحاسبي:

1- يتعارض استخدام مفهوم التَّحْفُظِ المُحَاسَبِيِّ مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية لمعلومات المحاسبية مثل: الحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والتَّمَثِيلِ الصادق. مثل التعارض الواضح ما بين التَّحْفُظِ المُحَاسَبِيِّ وخاصية الاتساق والثبات، حيث يؤدي استخدام التَّحْفُظِ المُحَاسَبِيِّ في مجال تقييم بضاعة آخر المدة، وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، وتقييمها

عمى أساس التكلفة في سنة، وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى، ولذلك فإن تبني سياسات محاسبية متحفظة، قد تؤدي إلى تشويه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية من خلال اظهارها. بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية (أبو جراد، 2015).

2- إن المبالغة في التخفيض من قيمة الأصول والايرادات، وفي زيادة قيمة المصروفات والالتزامات من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الأصول والالتزامات المبالغة في تخفيض قيمة الالتزامات والمصروفات، لانه يترتب على مثل هذه التصرفات أن تمحق الضرر ببعض الاطراف المستخدمة لتمك المعلومات (ابو جراد، 2015).

3. مفهوم جودة الأرباح:

تعرف جودة الأرباح بأنها تلك الأرباح التي تعلنها الشركة وتعكس الواقع الفعلي للعمليات المالية في الشركة، والجوهر الاقتصادي للأنشطة التشغيلية وبدون تدخل الإدارة (Gregory, 2014). ويختلف مفهوم جودة الأرباح تبعاً لاختلاف أهداف مستخدمي القوائم المالية، حيث يرى البعض أن وجود بنود غير عادية في الأرباح الموضح عنها يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، ويرى آخرون بأن الأرباح ذات جودة عالية إذا ما تم قياسها والإفصاح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يرى الدائنون بأن الأرباح تعتبر ذات جودة عالية إذا كان يمكن تحويلها إلى تدفقات، نقدية بسرعة. (Dechow & Schrand, 2004)

1.3. أهمية جودة الأرباح:

تمثل أهمية جودة الأرباح في استمرار التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات وقد زاد اهتمام المستثمرين بجودة الأرباح في العقد الاخير بعد ان اعلنت عدة شركات عالمية عن مكاسب غير دائمة كجزء من تقاريرها الربع سنوية كما تستمد أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح نفسها ويعد من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية كما ا في تقييم الاداء من قبل عدد كبير من منهما جودة الأرباح تمثل جانبا المستخدم من وفي تقييم الوضع المالي للشركة من قبل الاطراف ذات العلاقة كما انها تستخدم كمؤشر على توزيعات الأرباح من قبل الادارة كما انها تأخذ بنظر الاعتبار القرارات الاستثمارية.

2.3. الممارسات المحاسبية الخاطئة وانعكاساتها على جودة الأرباح:

تحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية والتغيير في التقارير المالية واعادة هيكلة الصفقات او توقيتها لتغيير التقارير المالية او لتضليل بعض اصحاب المصلحة حول الاداء الاقتصادي الحقيقي. للمنشأة. (Healy & Whalen, 1999) ويرى (Greuning, 2005) انه كلما كانت الطرق المحاسبية متعسفة كلما ادى ذلك انخفاض جودة الدخل وكلما انخفضت جودة الدخل كلما ارتفع تقدير المخاطر وكلما ارتفع تقدير المخاطر قلت قيمة الشركة الجاري تقييمها.

وعلى صعيد آخر، فقد بحثت العديد من الدراسات في العوامل المؤثرة على جودة الأرباح والتي من شأنها أن تزيد أو تخفض من جودة الأرباح حسب اتجاهها ودرجة تأثيرها. وقد أشارت دراسة (De-jun, 2009) لستة عوامل أساسية تؤثر في جودة الأرباح هي:

1. جودة المعايير المحاسبية: حيث أن تشدد المعايير من شأنها أن تحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح مما يزيد من جودة الأرباح.
2. اختلاف المعايير المحاسبية: وجود اختلاف بين المعايير المحلية والدولية في إعداد التقارير المالية يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح لأن الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لديها ممارسات أقل لتمهيد الدخل وإدارة الأرباح.
3. تركيبة حملة الأسهم: تقل ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي لديها نسبة أعلى من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وهناك علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح، وبين تركيبة حملة الأسهم وجودة الأرباح.
4. سيطرة حملة الأسهم: في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي (مثل الصين) يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات. وانخفاض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف يخفض من جودة الأرباح في هذه الشركات.
5. تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح: هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين مقدار التلاعب في القوائم المالية، مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح.
6. تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح: هناك علاقة موجبة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح. وهذا يعني أن تشكيل لجنة التدقيق وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح.

3.3. العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح المحاسبية:

ان التزام الشركة بمبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية يحقق العديد من المزايا. فالعديد من الدراسات أظهرت بأن الأرباح ذات الجودة العالية يمكن الحصول عليها من خلل تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي. لذلك توجهت الدراسات إلى الربط بين استخدام التحفظ المحاسبي لإعداد التقارير، والحصول على الأرباح ذات جودة عالية. فالتحفظ المحاسبي في الإعلان عن الأرباح عبر استخدام السياسات المحاسبية التي من شأنها تأجيل الاعتراف بالإيرادات سيمنع الأرباح الاستمرارية في المستقبل من خلال توليد التدفقات النقدية عبر الفترة الزمنية القادمة (حمدان، 2012). كما وقد أظهرت دراسة (Ball & Shivakumar) بأن الأرباح تكون ذات جودة عالية عندما تكون متحفظة محاسبياً بينما تنخفض جودة الأرباح عندما يتم ممارسة الإدارة الأرباح من خلل المبالغة في الإعلان عن الأرباح (بشرى، انمار، 2014).

كما ويساعد التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات، وجودة الأرباح إذ ان تبني السياسات المحاسبية المتحفظة قد تقلل من السلوك الانتهازي للإدارة مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية. ويزيد ذلك من قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية

(الرشيدي، 2013) وكما أن استخدام السياسيات المحاسبية المتحفظة تساعد في اظهار التقارير المالية بدقة وموضوعية أكبر فتوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وبالتالي تعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية لوجود تأثير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية ويعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ العديد من القرارات (سامح، 2011) كما أظهرت دراسة (kazemi et al, 2011) وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وخصائص جودة الأرباح (استمرارية الأرباح، والقدرة على التنبؤ بالأرباح، والقيمة الملائمة، التوقيت المناسب) فقد اشار إلى أن الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي يكون لديها المزيد من القدرة على التنبؤ بالأرباح بشكل أكبر من الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل أقل وعليه فإن الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل أكبر تساعد في زيادة جودة الأرباح.

4. الدراسة التطبيقية:

لأجراء هذه الدراسة تم اختبار عينة مكونة من 49 شركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في الفترة الممتدة من (2013-2020) وقد تم قياس كل من المتغيرين كما يلي:
-المتغير المستقل: لقد تعددت المقاييس المستخدمة لقياس التحفظ المحاسبي وقد اعتمد الباحث على المقياس الذي اعتمده (Ryan & Beaver, 2005) لقياس درجة التحفظ وهو عبارة عن النسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية لحق الملكية ويعد هذا المقياس من أبسط المقاييس المستخدمة في الدراسات التطبيقية إذ يعتمد على دراسة العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية وقيمتها السوقية فالقيمة الأولى تنتج عن تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية في حين تتمثل القيمة الثانية بالأسعار السوقية الملحوظة في السوق (المشهداني وحميد، 2011) وتحتسب القيمة الدفترية من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية مطروحا منها الأسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها. اما القيمة السوقية فهي عبارة عن سعر الإغلاق للسهم في نهاية العام (Hamdan, 2011) إذ يشير انخفاض هذه النسبة لأقل من واحد صحيح إلى أن الشركة تمارس التحفظ المحاسبي عند إعدادها للقوائم المالية فإذا كان الفرق كبيرا بين القيمتين بمعنى أن القيمة الدفترية منخفضة والقيمة السوقية عالية فأن ذلك يشير إلى درجة عالية من التحفظ المحاسبي فكلما كان الفرق كبيرا بين الاثنين والمتمثل بانخفاض نسبة القيمة الدفترية بانخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية فانه يدل على أن الشركة أكثر تحفظا (المشهداني، حميد، 2011).

1.4. المتغير التابع: جودة الأرباح:

استخدمت الدراسات السابقة العديد من الطرق لقياس مدى جودة الأرباح، ويمكن في هذا الصدد التمييز بين مقياسين لجودة الأرباح هما:

(1) استقرار الأرباح واستمراريتهما: من خلال تعريف جودة الأرباح السابقة يمكن ملاحظة تأكيد تلك التعاريف على أن ارتباط الجودة باستمرارية الأرباح واستقرارها (Altamuro and Beatty, 2006). ومن النماذج التي تم

صياغتها في هذا المجال لقياس جودة الأرباح نموذج يربط الأرباح الحالية بالمستقبلية، أو بعبارة أصح يربط الأرباح السابقة بالأرباح التالية وذلك كما يلي (Schipper and Vincent, 2003):

$$E_t = \alpha + \beta E_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: E_t هي الأرباح الحالية للشركة. E_{t-1} هي الأرباح الماضية للشركة.

ومن خلال معادلة الانحدار أعلاه يمكن تحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعامل (β). بحيث كلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على زيادة العلاقة بين الأرباح الحالية والمستقبلية وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح. وستعتمد الدراسة الحالية على هذا المقياس

وقامت دراسة (Richardson et al, 2005) بتطوير نموذج أكثر تعقيداً لقياس جودة الأرباح وذلك من خلال تقسيم الأرباح إلى مكوناتها الأساسية والتي تشمل التدفق النقدي والمستحقات.

$$|TACC| = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث أن $|TACC|$ هي القيمة المطلقة لإجمالي المستحقات، و ΔWC هي التغير في صافي رأس المال العامل، و ΔNCO هي التغير في صافي الأصول التشغيلية غير المتداولة، و ΔFIN هي التغير في الالتزامات المالية على الشركة.

ومن خلال هذا النموذج فمن الواضح ضرورة تساوي طرفي المعادلة، وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح. أما في حالة وجود ممارسات لإدارة الأرباح فهذا سينجم عنه اختلاف طرفي المعادلة. وبالتالي تراجع جودة الأرباح المحاسبية.

جودة الأرباح (Earnings Quality - EQ): استخدمت بعض الدراسات السابقة مثل (أبوعلي والدبعي وأبو نصار، 2011) و (Abdelghany, 2005) معيار الاقتراب من النقد كمقياس لجودة الأرباح بحيث كلما اقتربت الأرباح المحاسبية من النقد كلما ارتفعت جودتها. وذلك من خلال قسمة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الأصول على نسبة الأرباح لإجمالي الأصول، وكلما اقتربت النسبة من الواحد صحيح كلما كانت جودة الأرباح أعلى.

$$EQ = \frac{OCF / TA}{NI / TA}$$

حيث أن EQ هي جودة الأرباح المحاسبية، و OCF هي التدفقات النقدية التشغيلية، و TA هي إجمالي الأصول، و NI هي صافي الربح المحاسبي.

ممارسات وأساليب إدارة الأرباح (Earnings Management-EM): سيتم قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال إجمالي المستحقات الواردة حسب نموذج (Dechow et al, 1995) والتي هي عبارة عن الفرق بين صافي الربح وبين التدفق النقدي من التشغيل كنسبة من إجمالي الأصول. وكلما زادت نسبة المستحقات المقدره دل ذلك على ارتفاع الفرق بين أرباح الشركة المحاسبية وبين تدفقاتها النقدية وبالتالي ازدياد ممارسات وأساليب إدارة الأرباح.

$$EM = \frac{NI - OCF}{TA}$$

حيث أن EM هي ممارسات وأساليب إدارة الأرباح، وNI هي صافي الربح المحاسبي، وOCF هي التدفقات النقدية التشغيلية، وTA هي إجمالي الأصول.

وصف المتغيرات

Descriptive Statistics					
Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
1.357	1.409	11.534	0.004	245	التحفظ المحاسبي
0.000	0.594	0.594	0.594	245	جودة الأرباح

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS، 2021م.

من خلال الجدول السابق يتضح ان متوسط جودة الأرباح لشركات الصناعية في بورصة عمان تساوي 0.594 وهي اقل من واحد صحيح وهذا يعني انه لا يوجد استمرارية في الأرباح وبالتالي وجود جودة ارباح منخفضة بسبب الخسائر الفادحة في بعض الشركات وفي بعض الشركات الاخرى يوجد خسائر متواصلة تجاوزت الخمس سنوات.

ويتضح ايضا ان متوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي لشركات الصناعية في بورصة عمان تساوي 1.409 وهي أكبر من واحد صحيح وهذا يعني انه يوجد مستوى عالي من التحفظ المحاسبي.

2.4. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا تمارس الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية تحفظ محاسبي عند أعدادها للقوائم المالية

أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2016-2020)

جدول 1 : متوسط التحفظ المحاسبي لشركات الصناعية في بورصة عمان

المتوسط	تسميات الأعمدة					تسميات الصفوف
	2020	2019	2018	2017	2016	
1.064	1.240	1.210	1.170	0.907	0.795	الأدوية و الصناعات الطبية
1.191	1.320	1.260	1.220	1.181	0.975	الأغذية والمشروبات
0.325	0.201	0.245	0.284	0.321	0.575	التبغ والسجائر
1.250	1.105	1.141	1.212	1.279	1.513	الصناعات الاستخراجية والتعدينية
1.994	1.773	1.684	1.863	2.386	2.263	الصناعات الكهربائية
3.539	3.787	3.658	3.741	3.698	2.811	الصناعات الكيماوية
1.791	1.687	1.701	1.754	1.886	1.927	الصناعات الهندسية والانشائية
0.562	0.498	0.501	0.514	0.587	0.711	الطباعة و التغليف
1.074	1.186	0.989	1.163	1.178	0.856	صناعات الملابس و الجلود و النسيج
1.421	1.422	1.377	1.436	1.491	1.381	المتوسط

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS، 2021م.

من خلال الجدول السابق يتضح ان هناك قطاعات انخفض نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية في كل الأعوام 2013-2020 وهي كالتالي: (اقطاع الادوية والصناعات الطبية، قطاع التبغ والسجائر، قطاع الطباعة والتغليف) وهي اقل من الواحد مما يدل على ان هذه القطاعات تمارس التحفظ المحاسبي أكثر من غيرها وبالتحديد قطاع التبغ والسجائر.

ويتضح ايضا ان هناك قطاعات قد ارتفعت نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية (قطاع الاغذية والمشروبات، قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية، قطاع الصناعات الكهربائية، قطاع الصناعات الكيماوية، قطاع الصناعات الهندسية والانشائية، قطاع صناعات الملابس والجلود والنسيج) وهي أكبر من الواحد مما يدل على ان هذه الشركات لا تمارس التحفظ المحاسبي

بصفة عامة يتضح ان الشركات في القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية تمارس التحفظ المحاسبي عند أعدادها للقوائم المالية وهي أكبر من الواحد حيث كانت 1.421.

الفرضية الثانية: لا تتمتع أرباح الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بالاستمرارية

جدول 2: متوسط جودة الأرباح لشركات الصناعة في بورصة عمان

تسميات الصفوف	تسميات الأعمدة				
	2016	2017	2018	2019	2020
الأدوية و الصناعات الطبية	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
الأغذية و المشروبات	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
التبغ والسجائر	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
الصناعات الاستخراجية	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
والتعدينية	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
الصناعات الكهريائية	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
الصناعات الكيماوية	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
الصناعات الهندسية و الانشائية	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
الطباعة و التغليف	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
صناعات الملابس و الجلود و النسيج	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594
المتوسط	0.594	0.594	0.594	0.594	0.594

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS، 2021م.

من خلال الجدول السابق يتضح انه المتوسط العام للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية تتمتع بأرباح غير مستمرة لأنها اقل من واحد وتساوي 0.594 بسبب كبر الخسائر في بعض الشركات وبعض الشركات قد حققت خسائر متواصلة على مدى خمس سنوات.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح

جدول 3: نتائج تحليل الانحدار لأثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح (الاستمرارية)

المعاملات	اختبار "ت"	مستوى الدلالة
الثابت	1624787128	0.000
التحفظ المحاسبي	-3.814 * 10-11	0.839
قيمة R	0.013	
قيمة R2	0.000	
قيمة F	0.042	
مستوى الدلالة	//0.839	

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج SPSS، 2021م.

أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2016-2020)

من خلال الجدول السابق يتضح ان

$$\text{جودة الأرباح} = 0.594 - 3.814 * 10 - 11 * \text{التحفظ المحاسبي}$$

ومن خلال الجدول السابق يتضح ان مستوى الدلالة لاختبار أكبر من 0.05 وتساوي 0.839 وهذا يعني انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح.

3.4. النتائج

1. تباينت نسب التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية من شركة لأخرى ومن سنة لأخرى، حيث كانت منخفضة لبعض الشركات ومرتفعة لشركات أخرى.
2. أن الأرباح الشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية لا تتمتع بالاستمرارية بسبب وجود خسائر فادحة على عدة سنوات.
3. انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح في الشركات الصناعية في بورصة عمان للأوراق المالية مما يدل على عدم وجود دور للتحفظ المحاسبي كوسيلة لزيادة الأرباح.

4.4. التوصيات

1. تطوير واعتماد نموذج لقياس جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لأوراق المالية يكون مؤشراً للمستثمرين والمتعاملين حول مدى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لأوراق المالية مما يساهم في ترشيد قراراتهم.
2. العمل على زيادة الوعي مستخدمي المعلومات المحاسبية حول جودة الأرباح المحاسبية لما لها من أثر مهم على زيادة جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.
3. دراسة مدى تمتع الأرباح المحاسبية بجودة عالية باستخدام مقياس آخر بجودة الأرباح فجودة الأرباح تختلف باختلاف أسلوب القياس المستخدم.

5. المراجع

1. أبو جراد رجب (2015) العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وإثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات.
2. أبو هديب (2018) أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
3. أحمد سامح (2011) التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة البحرينية: المجلة العربية لإداره مجلد 31 ال عدد2 ص119-144.

4. إقبال عمر والقضاة مأمون (2014) أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية، مجلة جامعة النجاح للبحوث العلوم الإنسانية مج28، ع4 فلسطين.
5. بريخ نضال (2019) قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره على جودة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة الأزهر بغزة.
6. حمدان علام (2012) العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول ص265-301.
7. حميدة عبد المجيد (2013) قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية". مجلة المحاسبة والمراجعة 141.
8. درغام سوزان عطا , (2008) العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم7: دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين , رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الإسلامية , غزة.
9. الرشيدى ممدوح (2013) تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم ودراسة نظرية وميدانية , مجلة البحوث التجارية المعاصرة , مجلد27, عدد1, ص62.
10. الرشيدى ممدوح (2011) تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم -دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصر، كلية التجارة، جامعة سوهاج مصر، مج 25، ع 2.
11. سعد الدين إيمان (2015) تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة مجلة المحاسبة والمراجعة.
12. الشريف إقبال (2008) جودة الأرباح وعلاقتها بجوانب الحاكمة المؤسسية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان. أطروحة دكتوراة غير منشورة، عمان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
13. شهيد وعبس (2015) قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية . مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحاث والدراسات. الثاني والأربعون(2). صفر 2017. ص134.
14. عبد المجيد حميدة (2013) قياس مستوى الثقة المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري -دراسة نظرية وتطبيقية الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجار، جامعة عين شمس، مج 15، ع1، مصر.
15. المشهداني بشرى وحמיד أنمار (2014) قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية مجلد 20 عدد78 ص 392-369.

16. ياسين محمد (2008) قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

1. Abdelghany, K., (2005) Measuring the Quality of Earnings. *Managerial Auditing Journal*, Vol. 20(9), P. 1001-1015.
2. Altamuro, J, & Beatty, A, (2006) Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality, Working Paper www.ssrn.com.
3. Basu , Sudipta , (2006)The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings, *Journal of Accounting and Economics* , Vol.24 , No. 1 , 1997 , p 3 – 37.
4. Beaver, W.H. and S.G. Ryan, (2005) Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of Accounting Studies* 10 (2-3): 269–309.
5. Blunck , Ryan , and Rego , Sonja ,(2007) Evidence on the Contracting Explanation of Conservatism, Working paper , University of Iowa.
6. Chan,K., Chan, L.,& Jegadeesh, N, (2006) Earning Quality and Stock Returns. *Journal of Business*,Vol.79,No.3, pp.1041-1082 .
7. Dechow, P., et al, (1995) Detecting Earnings Management, *The Accounting Review*, April.
8. Dechow, P., Ge., W., and Schrand, C., (2010) Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences. *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 50 (2010), P. 344-401.
9. Dechow, P.M & Schrand, C.M, (2004) Earnings Quality, The Research Foundation of CFA Institute.
10. De-jun, WU., (2009) What are affecting earnings quality: A summarization. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, Vol. 5(5), P. 53-58.
11. Dichev, L., Graham, J., Harvey, C., and Rajgopal, S., (2012) Earnings Quality: Evidence from the Field (September 9, 2012). Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2103384>.
12. Gregory L, Girish J., (2014) Predictability persistence of Earnings and stock price synchronicity evidence from india stock market, *International Journal of Economics, Commerce and Management*, p.16.

13. Greuning, (2005) International Financial Reporting Standards : A Practical Guide, Newly Revised Edition.
14. Hamdan A .Abzakh M.Ataibi M, (2011) Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the financial statements International Business Reseaech VOL 4. NO 3 .p145-155.
15. Healy, P. and James M. Wahlen,(1999) A review of Earnings Management Literatue and its Implication for Standard Setting”, Accounting Horizons.
16. Jarva , Henry,(2010) Essays on Accounting Conservatism and Goodwill Write-Offs , Dissertation , Faculty of Economics and Business Administration , University of Oulu , Finland.
17. Kazemi,H,Hemmati ,H,Faridrand,R,(2011) Investigating the Relationship Between conservatism Accounting and Earnings Attributesn World Applied Sciences Journal Vol12.No9.1385-1396.
18. LaFond, R. and Watts, R, (2008) The Information Role of Conservatism. The Accounting Review, 83 (2): 447.
19. Mashoka. Tareq, (2015) Measuring Accounting Conservatism for Listed Companies in Amman Stock Exchange (ASE) During the Period 2001 – 2010.
20. Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M., and Tuna, I., (2005) Accrual Reliability Earnings Persistence and Stock Prices, Journal of Accounting and .Economics, Vol. 39(3), P. 473- 485.
21. Schipper, K. And Vincent, L, (2003) Earnings quality, Accounting Horizons, Vol. 17, supplement, P. 97- 110.